

تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل
دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

Devaluation Between Problematic of Balance and Imbalance of Payments In the long run - Analytical study of Algeria case During the period (1990-2013)

زاوية رشيدة

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر
zaouiarachida@gmail.com

عبد الوهاب دادن

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر
dadene2004@yahoo.fr

ملخص :

ان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات على المدى الطويل آخذين الجزائر كدراسة حالة خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2013، وذلك بغية معرفة الاثر الذي لعبته هذه السياسة بعد فترة الاصلاحات المالية و الاقتصادية التي قامت بها الجزائر.
الكلمات المفتاحية : تخفيض قيمة العملة، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، الميزان التجاري.

Abstract :

The objective of This study is to show the extent of the effectiveness of the dévaluation to address the default in the balance of payments in the long term, taking Alegria as case of study during the period from 1990 to 2013, in order to know the impact This Policy has played after a period of Financial and économie reforme in Alegria.

Keywords : Dévaluation ,Balance of Payements, Exchange rate, Trade Balance.

تمهيد :

لم يعد هناك اقتصاد في عالمنا الحالي يعيش بمعزل عن الاقتصاد الدولي، لذا اصبح للعلاقات الاقتصادية الدولية وما يتمخض عنها من اتفاقيات اقتصادية دور هام في مدى تقدم الاقتصاد الوطني، حيث تنطوي العلاقات الاقتصادية الدولية على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، و هذه المعاملات تسجل في سجل يدعى ميزان المدفوعات، و مع الأهمية البالغة لميزان المدفوعات تحاول الدول معالجة الاختلالات التي تطرأ عليه وذلك على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال من خلال إتباع مناهج ومداخل وسياسات مختلفة منها سياسة تخفيض قيمة العملة التي تعتمد على التغيرات في سعر الصرف، وهذا بقرار تصدره السلطات النقدية بموافقة من المنظمات الدولية.

حيث كان الميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة يعاني من اختلال في ميزانه ، وبعد التفاوض مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1990 على برنامج اعادة هيكلة وتصحيح الاقتصاد، بدت عملية التخفيض كحتمية لا بد منها من اجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فمن خلال هذه السياسة كانت السلطات الاقتصادية تنتظر ان تكون لها اثار ايجابية أكثر من ان تكون سلبية ومن الواضح ان قرار التغيير في سعر صرف عملة وطنية لا يمكن ان يؤخذ دون ان يحدد من قبل

الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لذلك يجب ان تحدد كل الاختلالات من اجل بناء سياسات مصاحبة لعملية التخفيض من اجل نجاح هذه الاخيرة.

الاشكالية: من خلال ما سبق يتم طرح الاشكالية العامة:

ما مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في تعديل خلل ميزان المدفوعات الجزائري على المدى الطويل ؟

بناءً على الإشكالية الرئيسية السابق ذكرها يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نورد أهمها فيما يلي :

- ما طبيعة الاختلال في ميزان المدفوعات التي يعيشها الاقتصاد الجزائري؟؛
 - الى اي مدى تساهم عملية تخفيض العملة المحلية في زيادة صادرات البلد؟؛
 - هل بالضرورة احدث توازن في الميزان التجاري يؤدي الى احدث توازن في ميزان المدفوعات؟؛
 - ما هي الشروط الواجب توافرها لإنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في معالجة خلل ميزان المدفوعات في المدى الطويل ؟
- تهدف الدراسة الى :

- توضيح العلاقة بين سعر صرف العملة الوطنية و ميزان المدفوعات؛
- إبراز دور قيمة العملة وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر؛
- معرفة الأدوات والوسائل التي استخدمتها السلطات في علاج اختلال ميزان المدفوعات؛
- محاولة فهم تطورات سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري ؛
- محاولة الخروج بتوصيات قد تساهم في علاج هذه الاختلالات مستقبلا.

ويستمد هذا البحث اهميته من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى موقف ميزان المدفوعات ومن ثم تأثيره على التوازن الداخلي بالإضافة إلى أهمية تخفيض قيمة العملة في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، كونها من اهم السياسات التي يمكنها التدخل في النشاط الاقتصادي من خلالها و بناء على الاشكالية المطروحة يمكن تقسيم البحث الى النقاط التالية:

- 1- الدراسات السابقة ؛
- 2- سياسة تخفيض قيمة العملة واثرها على ميزان المدفوعات ؛
- 3- دراسة تحليلية لفعالية تخفيض قيمة العملة في تصحيح عجز ميزان المدفوعات الجزائري على المدى الطويل خلال الفترة 1990-2013.

1- الدراسات السابقة :

- 1-1- **دراسة¹ عبد الله خضر عبطان السعاوي** (مداخلة ضمن مركز الدراسات الإقليمية العدد 10، 2013) تحت عنوان: اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - ايران نموذجاً- للمدة 1990-2011.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة ما ان كانت سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية يمكن أن تحافظ على التوازن في ميزان المدفوعات من خلال التغيرات التي تجرئها في معدلات الصرف الاجنبي ، ومن خلال العلاقة بين الأثر الذي يمكن ان يمارسه تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات في ايران خلال المدة 1990 - 2011 بغية تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات بعيدا عن الصدمات الخارجية التي تؤثر في كل من المتغيرين .

2-1- دراسة² سهام رشاد منصور ابراهيم (مذكرة ماجستير في الاقتصاد جامعة بنها، مصر، 2011) تناولت موضوع فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1979-1992).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1979-1992) وهذا انطلاقاً من ان الاقتصاد المصري يعاني من عجز مزمن في ميزانه و حسب رأي الباحثة ان العجز يرجع الى عجز في الحساب الجاري بصفة عامة و عجز الميزان التجاري بصفة خاصة، نظراً لما إتسمته هذه الفترة من تعديلات في سعر صرف الجنيه المصري .

3-1- دراسة³ عمروش شريف (مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة البليدة ، 2005) تناولت موضوع السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة السياسة الاقتصادية الكلية وموقع السياسة النقدية منها مع معرفة تأثيراتها على النشاط الاقتصادي وفهم دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية واثرها على ميزان المدفوعات في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، حيث ابرزت هذه الدراسة انه بالإضافة إلى أن استقرار سعر الصرف الذي يعمل على تحسين ميزان المدفوعات و الذي يشكل ضماناً لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، ان السياسة النقدية من وجهة نص الباحث تهدف إلى معالجة الاختلال الخارجي، معتبراً هذا الاختلال سببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في الطلب والعرض على النقود، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية، وبالتالي بان التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية

4-1- دراسة⁴: Sidney S. Alexander, Effects of a Devaluation on a Trade Balance,

Staff Papers - International Monetary Fund, Vol 2, No 2, Apr, 1952

في هذه الدراسة كان يسعى الباحث الى الاجابة على السؤال التالي ما هو تأثير تخفيض قيمة العملة في الميزان التجاري ، ومن خلال هذا الاشكال كان يهدف في دراسته هذه الى توضيح ان تخفيض قيمة العملة يميل الى تخفيض الاسعار الخارجية للصادرات البلاد بما يتناسب مع انخفاض قيمة العملة وانه سيتم زيادة الطلب الخارجي على الصادرات البلاد وان ذلك يتوقف على مرونة العرض المحلي لسلع التصدير ومرونة الطلب الخارجي على صادرات البلاد و ان الاثر الاولي لتخفيض قيمة العملة هو رفع السعر المحلي للواردات مما يؤدي الى انخفاض بعض الطلب المحلي على الواردات.

5-1- دراسة⁵: Hernán Rincón, Testing the Short-and-Long-Run Exchange Rate Effects on Trade Balance: The Case of Colombia,

تبحث هذه الدراسة في معرفة دور أسعار الصرف في تحديد سلوك ميزان التجارة على المدى القصير والطويل في كولومبيا ، و اوضحت هذه الدراسة ان تخفيض قيمة العملة يحسن الميزان التجاري و هذه المقولة مؤكدة من قبل شرطين هما شرط (BRM) و شرط Marshall- Lerner (ML) ، حيث تم استخدام صيغة نموذج الانحدار التي تشمل الدخل والمال بالإضافة الى فحص المنهج النقدي ومنهج الاستيعاب لميزان المدفوعات، ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو أن أسعار الصرف تلعب دوراً في تحديد السلوك القصير المدى والطويل لميزان التجارة الكولومبية.

6-1 - دراسة⁶: Carmen M, Reinhart, Devaluation Relative Prices and International Trade: Evidence from Developing Countries, Staff Papers - International Monetary Fund, November 1994.

ركزت هذه الدراسة على بعض البلدان النامية التي قامت بتخفيض قيمة عملتها للحد من الاختلالات الخارجية الكبيرة التي تعاني منها وذلك من خلال تعديلات في سعر الصرف قصد تشجيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للدولة، اشارة الى انه تم دراسة العلاقة بين الاسعار النسبية و الواردات و الصادرات في عينة من 12 دولة نامية، حيث تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور تأثيرات الاسعار النسبية التي تؤثر على الميزان التجاري وذلك ضمن فعالية تخفيض قيمة العملة.

2- سياسة تخفيض قيمة العملة وأثرها على ميزان المدفوعات

2-1 - مفاهيم اساسية حول تخفيض قيمة العملة

تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعا عندما يواجه البلاد الخلل في الميزان التجاري عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة المحلية⁷، و لقد ارتبطت إلى حد كبير هذه السياسة مع برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى خفض كبير في الاختلالات الخارجية خاصة للبلدان النامية⁸.

ان تخفيض قيمة العملة هي عملية ذات طابع تقني محدد من طرف السلطات النقدية وتكمن في التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية (انخفاض القيمة الرسمية لسعر الصرف)⁹، وفي اطار اتفاقيات برنتون وودز فان تغيير او اعادة النظر في قيمة العملة يعتبر كإجراء لا يمكن اتخاذه الا في حالة العجز الاساسي لميزان المدفوعات¹⁰.

كما يعد تخفيض قيمة العملة الوطنية احدى الطرق الواردة للتعامل مع الاختلالات الخارجية و الحد من فقدان الاحتياطيات.¹¹

ومن الجدير بالذكر ان الدولة تلجأ الى تخفيض قيمة العملة لأغراض معينة منها:

- تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان مختلا، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات؛¹²
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة و بالتالي يساهم ذلك في استغلال الطاقة الانتاجية و استغلال المزيد من اليد العاملة¹³؛
- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية¹⁴.

و حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها¹⁵:

- درجة مرونة الانتاج المحلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بمعنى يستطيع ذلك الانتاج أن يتزايد بنسبة تساير انخفاض سعر العملة المحلية؛
- درجة مرونة الطلب من الخارج على الانتاج المحلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير؛
- درجة مرونة الطلب الداخلي على السلع و الخدمات المستوردة؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير؛
- كما أن تخفيض الصرف الأجنبي غالبا ما يناقش بصيغ " مارشال - ليرنر " التي تنص على أن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيؤدي إلى جعل ميزان المدفوعات لذلك البلد المنخفض في وضع أسوأ إذا كان مجموع القيم المطلقة لمرونات الطلب على صادرات البلد و مستورداته أكبر من واحد.

2-2- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

ان تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في شكل ميزان المدفوعات تعد مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني لأنه يعتبر المحدد لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي و بالتالي فهو يقيس الموقف الدولي لأي بلد¹⁶، بالإضافة الى ان هيكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كما يشكل اداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة¹⁷، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة و الضعف ومن ثم يشكل اداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرا لسياستها المالية و النقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي¹⁸.

يعتبر ميزان المدفوعات **Balance of Payments** من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة وضع البلد في المدى القصير¹⁹، حيث يعرف على انه سجل منظم ومبوب للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة²⁰، كما يعرف ايضا بانه " حساب يحمل تسجيلات منظمة لجميع المعاملات خلال سنة بين المقيمين وغير المقيمين"²¹. يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين احدهما مدين و الاخر دائن، فالجانب المدين تسجل فيه كل عملية يترب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق إلتزام للدولة قبل دول أخرى، اما الجانب الدائن تسجل فيه كل عملية يترب عليها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب²².

التوازن في ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، اي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الاخرى مع حقوق الدولة على الدول الاخرى، يشمل التوازن ميزان المدفوعات مفهومين التوازن الحسابي و التوازن الاقتصادي²³، اما الاختلال فيقصد به حالي الفائض و العجز، مما يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان او العكس²⁴.

كما نميز بين نوعين من الاختلال، اختلال مؤقت يحدث نتيجة بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الاجل و يستدعي هذا الوضع اي سياسة للتخلص منه، واختلال دائم الذي يستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة²⁵.

2-3- تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات

لتخفيض قيمة العملة اثار كبيرة على الميزان التجاري ولكن قد تختلف هذا التأثير ربما بسبب مستوى التنمية الاقتصادية، فبالنسبة لمعظم الدول يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الاكبر من اجمالي مركز المدفوعات الخارجية²⁶، ولهذا فانه يحتل المكان الرئيسي في مناقشة اثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات²⁷، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية الى ارتفاع الاسعار الداخلية وذلك للعديد من الاسباب منها ارتفاع اثمان المواد الاولية المستوردة اي ارتفاع التكاليف و ارتفاع الواردات الاخرى مؤديا بارتفاع نفقة المعيشة الامر الذي يجعل العمال يطالبون بزيادة اجورهم²⁸، مما يؤدي ايضا الى التأثير في الدخل و يحفز على التضخم²⁹.

وليس معنى ذلك ان تخفيض قيمة العملة ليس له اية فعالية في علاج عجز ميزان المدفوعات، ففي الفترة القصيرة فان عدم مرونة الطلب على الواردات قد يوازئها عدم مرونة عرض الصادرات كما انه في الفترة الطويلة ان يتكيف الاستهلاك و الانتاج مع التغيرات في الاسعار النسبية مما يؤدي الى زيادة كل من مرونة الطلب ومرونة العرض، وهذا يزيد من فاعلية هذه الطريقة بالإضافة الى انه في الفترة

الطويلة يعمل الاقتصاد الدولي بطريقة أكثر كفاءة، حيث انه كلما كانت اعتماد الدولة المخفضة لقيمتها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض³⁰.

3- دراسة تحليلية لفعالية تخفيض قيمة العملة في تصحيح عجز ميزان المدفوعات الجزائري على المدى الطويل خلال الفترة 1990-2013.

تتضمن الدراسة التحليلية مناقشة مدى فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري ودوره في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري انطلاقا من مختلف متغيرات الدراسة المختارة و المتمثلة في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة والمحددة بالفترة من 1990 إلى 2013.

3-1- الطريقة المستخدمة في الدراسة

3-1-1- اختيار العينة ومجتمع الدراسة:

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في تأثير تخفيض قيمة العملة على رصيد ميزان المدفوعات، والرغبة في معرفة مدى فعالية الأدوات المستخدمة في علاج الاختلالات التي يعاني منها ميزان المدفوعات ، تم اختيار الجزائر كنموذج من الدول النامية كونها تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها، حيث تم الحصول على البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة وذلك من مصادر رئيسية متمثلة في التقارير والنشرات الشهرية والسنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية ، كالبنك المركزي الجزائري، و صندوق النقد العربي .

كما يرجع اختيار الفترة الممتدة ما بين 1990-2013 إلى تطور الجهاز المصرفي والمالي والإصلاحات العميقة للاقتصاد الجزائري، والتي عرفت تطورا خلال ذات الفترة، لكونها حافلة بالقوانين الاقتصادية والمصرفية.

3-1-2- تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2013:

بعد فشل الجزائر في تصحيح الاختلالات استوجب على السلطات اللجوء الى وسائل اخرى من اجل الخروج من ازمته تمثلت هذه الوسائل في سلسلة من التصحيحات الهيكلية من بينها التغير في سياسة الصرف اضافة الى الانزلاق التدريجي للعملة، و التخفيض على مرحلتين الاولى في 1991 و الثانية في 1994، ومنه سيتم عرض تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد من الدولار الأمريكي، على ضوء الجدول رقم 01:

من خلال الجدول رقم 01 يتبين ان سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في انخفاض مستمر منذ سنة 1990، فنتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 و تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فإن الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية و أمام ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار ، او ما يعرف بالانزلاق التدريجي الذي يعد اجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة ، تم العمل به طيلة نهاية 1987 الى غاية بداية 1991 ولقد نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف و من جهة اخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا نسبة 46,3%31، تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 70% خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991 ، لينتقل سعر صرف الدولار من 12,20 دينار جزائري إلى 17,76 دينار

جزائري، واستقر على هذا الحال الى ان تم قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 1991/09/30 وفقا لاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني المبرم مع FMI ، وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 21.83 دج/\$ سنة 1992 ثم 24,10 دج/\$ سنة 1993. تم تخفيض قيمة الدينار بـ 7.3% في مارس 1994 وفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات، طلبا من السلطات العمومية و بـ 40.17% في أبريل من نفس السنة أي نسبة 47.47% خلال شهرين في انتظار الوصول الى مرحلة التحويل الكامل للدينار 32، يلاحظ بعدها استقرار نسبي في تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري من سنة 2000 الى غاية سنة 2006 ما بين قيمة 75,34 دج/\$ و 71,15 دج/\$ حيث بلغ متوسط تغير الصرف حوالي 5% ، ليحقق بعدها سعر الصرف شبه استقرار في السنوات المالية 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 وذلك بقيمة 73,94 ، 76,05 ، 78,10 ، 78,15 على التوالي.

اما بالنسبة لتحليل تطور ميزان المدفوعات تم ذلك من خلال الجدول رقم 02، حيث لوحظ ان ميزان المدفوعات سجل رصيد سالب خلال الفترة 1990-1999 باستثناء سنة 1991، 1992 و 1997 حيث سجل رصيد موجب يقدر على التوالي بـ 0,53 ، 0,23 و 1,16 مليار دولار، اما في الفترة 2000-2013 فقد عرف ميزان المدفوعات فائضا مستمرا نتيجة القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري في تلك الفترة فضلا على ان الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات لذا السنوات التي ارتفعت فيها اسعار المحروقات ادت بحدوث فائض في الميزان التجاري و بالتالي فائض في الميزان الجاري وباعتبار هذا الاخير احد اهم اقسام ميزان المدفوعات ادى الى تحسين رصيده.

هذا ما يفسر ان التخفيضات في قيمة العملة خلال فترة التسعينات لم تساهم في تحسن رصيد ميزان المدفوعات اذ انها لا تؤثر على الصادرات النفطية ، كما نلاحظ ان رصيد راس المال هو الآخر لم يساهم في تحسن رصيد ميزان المدفوعات نظرا للقيم السالبة التي امتاز بها طيلة فترة الدراسة نتيجة لارتفاع المديونية الخارجية وضعف تدفق الاستثمارات باستثناء بعض السنوات كسنة 2008 ، 2009 ، 2010 و 2011 وقد سجل اكب عجز سنة 2006 قدر حوالي 11,22 مليار دولار .

3-2- أدوات الدراسة:

تمثل الأدوات الاحصائية المستخدمة في جمع المعطيات في التقارير الشهرية و السنوية لبنك الجزائر و المستخرجة من الموقع الرسمي للبنك اضافة الى تقارير موقع صندوق النقد العربي، مع الاستعانة كذلك بدراسات سابقة للحصول على معطيات لبعض السنوات، حيث تتم معالجة هذه المعطيات احصائيا عن طريق استخدام نموذج التكامل المشترك relationship Stable Long-run equilibrium ، بالإضافة لمختلف الاختبارات التي تندرج تحت هذا النموذج، من اختبارات الاستقرار واختبار السببية، ويتم معالجة هذه المعطيات عن طريق البرنامج الاحصائي المتمثل في برنامج Eview 7 .

3-3- نتائج الدراسة

تم عرض النتائج المتحصل عليها، من خلال تطبيق نموذج تكامل المشترك ، باستخدام برنامج EVIEWS.7 ، وذلك من خلال الاختبارات التالية:

3-3-1- الاختبارات التشخيصية : والتي تمثلت في كل من

اولا: دراسة استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة

- دراسة استقرارية السلسلة BC والتي تقصد به المتغير الميزان التجاري

- دراسة استقرارية السلسلة ER اي المتغير سعر الصرف.

بعد دراستنا للسلاسل متغيرات الدراسة BC و ER من حيث الاستقرار ، وجدنا ان السلسلتين مستقرة بعد اجراء الفروقات من الدرجة الاولى، ومنه يتبين ان هناك امكانية وجود تكامل مشترك بينهما على المدى الطويل.

ثانيا: اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

نلاحظ من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (انظر الجدول رقم 03) عدم وجود التكامل المتزامن وذلك حسب ما تشير اليه نتائج هذا الاختبار سواء في ظل Trace و Maximal Eigenvalue test عند مستوى معنوية 5% ، حيث نلاحظ ان قيمة λ Trace و التي بلغت 14.81 اقل من القيمة المحدولة و التي قدرت ب 15.49 و من هنا نقبل الفرضية H_0 التي تقول عدم وجود تكامل مشترك و نرفض الفرضية البديلة H_1 بوجود تكامل مشترك، مما يعني انه لا توجد علاقة طويلة الاجل بين التغيرات في سعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر ، و طالما ان هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ، وعليه نطبق نموذج الانحدار الذاتي VAR الذي يستعمل العلاقة قصيرة المدى.

من خلال اختبار نموذج اختبار VAR (انظر الجدول رقم 04)

نلاحظ أن نسبة التغير في سعر الصرف وتأثيراتها على الميزان التجاري تعتبر جيدة وذلك تبعا لقيمة معامل التحديد $R=59.13\%$ ، الا ان هذه النسبة تبين ان الميزان التجاري لا تفسر فقط التغيرات التي تحدث في متغيرات الدراسة بل تفسره متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج ، كما ان النموذج له معنوية احصائية لان احصائية فيشر تساوي $F_{cal}=6.15$ اكبر من القيمة المحدولة و بالتالي النموذج مقبول احصائيا.

3-3-2- اختبارات النتائج: والتي تمثلت في كل من

اولا: اختبار السببية

في هذا الاختبار نقوم بدراسة العلاقة السببية بين سعر الصرف والميزان التجاري، حيث ان اختبار جرانجر يركز على العلاقة المباشرة بين المتغيرات، انظر الجدول رقم 05.

يستخدم نموذج جرانجر لوجود علاقة بين متغيرين كل على حده، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء معنوية النموذج (الاحتمالية)، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 10 في المائة، هنا نقبل الفرضية الصفرية وذلك يعني عدم وجود سببية حسب جرانجر، و من خلال هذا الاختبار نسجل ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F اكبر بكثير من مستويات المعنوية المتعارف عليها وهي 10%، 5%، 1% ، فتشير نتائج التقدير ان التغيرات في سعر الصرف لا تسبب في رصيد الميزان التجاري لان احصائية F بلغت (2.0083) باحتمال قدره 0.16% ، مما يعني عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والميزان التجاري، أي ان تخفيض قيمة العملة الوطنية لا يؤثر على الميزان التجاري الجزائري .

ثانيا: اختبار مكونات التباين

عند استخدامنا للنموذج تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم 07 ، و من خلال النتائج المدرجة فيه يتضح انه عند اجراء اختبار تحليل مكونات تباين الاخطاء يتبين ان التقلبات الظرفية للمتغيرات تتعلق بصدمات المتغيرات نفسها.

حيث نلاحظ أن التغيير في مستوى رصيد الميزان التجاري للفترة الأولى يحصل على 100% ، لكنها تبدأ في التناقص تدريجياً لتصل قدرة التفسير في السنة الخامسة 93.25% و 88.58% للسنة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير التباين في مستوى رصيد ميزان التجاري بالتغيير في سعر صرف العملة المحلية ، نلاحظ أن نسبة التفسير ضعيفة في السنة الخامسة إذ حققت بذلك 6.74%، وبعدها ارتفعت أهميتها لتبلغ قدرتها التفسيرية إلى 11.41% في الفترة العاشرة، وبالتالي تفسر محدودية قدرة تخفيض قيمة العملة أو التغيير في سعر الصرف في التأثير على الميزان التجاري.

ثالثاً: اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

يعنى هذا الاختبار تتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغيير مفاجئ في متغير من متغيرات النموذج .
يتم اختبار هذه العلاقة من خلال تتبع استجابة مستوى رصيد الميزان التجاري للتغيير في سعر الصرف، ومن خلال الشكل رقم 01 ومن الجدول رقم 09 الذي يبين جدول دوال استجابة ردة الفعل ، نلاحظ أن استجابة رصيد الميزان التجاري لأي تغيير في سعر الصرف كانت سلبية ومعدلات متناقصة خاصة خلال السنة الثانية، كما يتبين انه كلما زادت الصدمة في سعر الصرف تؤثر بشكل سلبي على الميزان التجاري فيبدأ بالتناقص مما يدل على ان هناك علاقة عكسية بين المتغيرين

3-4- مناقشة النتائج

أهم النتائج المتوصل إليها، من خلال دراستنا من خلال الآتي:

- تبين من خلال اختبار جدر الوحدة أي اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أنها غير مستقرة على مستوى (Levels) و لكنها مستقرة في فرق الأول عند مستوى 5% ، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) ؛
- كما نلاحظ من خلال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك انه لا توجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، يعني انه ليست هناك علاقة بين المتغيرات الدراسة في الاجل الطويل وانما توجد علاقة قصيرة الاجل، بالتالي لا نستطيع المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ ، لذلك وجب التدارك لإعطاء فعالية سياسات مساندة لسياسة سعر الصرف في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات؛
- فيما يتعلق بالسببية فقد دلت النتائج انه ليست هناك علاقة سببية بين سعر الصرف والميزان التجاري وهو ما يعني ان علاج اختلال الميزان المدفوعات لا يتم مباشرة عن طريق سعر الصرف فقط حسب ما أثبتته اختبار جرانجر ؛
- و حسب اختبار مكونات التباين اتضح ان التغييرات في سعر الصرف تفسر نسبة مقبولة نسبياً من تنبؤ الخطأ في رصيد ميزان التجاري ، وهو ما يوضحه جدول مكونات التباين ، غير أن هذا التأثير يبقى ضعيفاً حيث لا يتجاوز 30% من قيمة التباين؛
- وحسب اختبار الاستجابة لردة الفعل فإن أي تغيير مفاجئ في سعر الصرف ، يؤثر سلباً على رصيد ميزان التجاري، وهو ما يعكس ضعف استجابة رصيد ميزان المدفوعات لأي صدمة في تغيرات سعر صرف العملة المحلية.

الخلاصة :

استهدف بحثنا هذا محاولة معالجة اشكالية تتمحور اساسا حول مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات على المدى الطويل آخذين الجزائر كدراسة حالة، وذلك بغية معرفة الاثر الذي لعبته سياسة تخفيض قيمة العملة بعد فترة الاصلاحات المالية و الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات وفي اطار صندوق النقد الدولي، و بناء على الاهداف المتوخاة من هذا البحث و الاشكالية التي تم صياغتها ،
توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

بالنسبة للجانب النظري :

- ❖ تساهم سياسة تخفيض قيمة العملة في اصلاح وتخفيض عجز ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات وهذا بعد توفر شروط مرونة كل من الصادرات والواردات
- ❖ يكون اثر تخفيض قيمة العملة ضعيفا في المدى القصير لان استجابة الانتاج للتخفيض تكون بعد مدة طويلة نسبيا
- ❖ سعر الصرف عامل ضروري و اساسي لتعديل خلل ميزان المدفوعات لكنه غير كاف لذا يستحسن الاستعانة بأكثر من اجراء او سياسة لتكون هذه العملية فعالة بشكل اكبر
- ❖ تبين من خلال الدراسة أن هناك علاقة بين تخفيض قيمة العملة و الميزان التجاري في المدى الطويل
- ❖ معظم الدول النامية تتبنى سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي و الخروج من الازمات في اطار برامج اعادة الهيكلة.

اما بالنسبة للجانب التطبيقي

- ❖ شهد تخفيض الدينار مراحل كل مرحلة تم التخفيض فيها بنسبة مختلفة
- ❖ لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر الى ارتفاع اسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة العملة
- ❖ اثرت سياسة تخفيض قيمة العملة على القدرة الشرائية للأفراد بسبب تدهور العملة وانخفاض قيمتها
- ❖ سياسة تخفيض العملة جعلت الدينار الجزائري في قائمة اسوء العملات في العالم

التوصيات و الاقتراحات:

- تشجيع وتنوع الصادرات غير المحروقات وتكثيف الاستثمارات في المنتجات القابلة لذلك مع توفير مناخ ملائم للاستثمار الاجنبي؛
- الاستمرار في دعم الشراكة مع الاجانب وتوفير جميع الشروط المشجعة على ذلك لضمان تدفق أعلى لرؤوس الاموال نحو الداخل؛

- يجب الأخذ بسياسة سعر الصرف التي تناسب ظروف الدولة واقتصادها و التقليل من تكاليف الاصلاح الغير مدروسة و المحافظة على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- العمل على ان يكون مستوى احتياطي من وسائل الدفع اعلى ما يمكن مع تنويع العملات المشكلة له بما فيها نصيب هائل من المعدن النفيس، وذلك من خلال العمل على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني في كل القطاعات؛
- التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية لتدعيم فعالية تخفيض قيمة العملة في تحقيق الاهداف المرجوة؛
- يجب على الدولة التي تخفض عملتها ان تحاول بقدر المستطاع عدم تكرار هذه العملية لسنوات متعاقبة وذلك لان هذا الاجراء سوف يفقد ثقة المستثمرين الاجانب و المحللين بالعملة المحلية لهذا البلد المخفض لعملته، و النظر في محاولة اعادة تقويم العملة ؛
- العمل على توجيه رؤوس الاموال الداخلة للبلد بسبب عملية التخفيض التي قامت بها الدولة المخفضة، الى المشاريع الانتاجية التي تدعم الاقتصاد بما يضمن الاستفادة منها .

الهوامش والمراجع :

- ¹ - عبد الله خضر عبطان السبعوي (مداخلة ضمن مركز الدراسات الاقليمية العدد 10، 2013) تحت عنوان: اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - ايران نموذجا- للمدة 1990-2011، ص235.
- ² - سهام رشاد منصور ابراهيم (مذكرة ماجستير في الاقتصاد جامعة بنها، مصر، 2011) تناولت موضوع فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1979-1992).
- ³ - عمروش شريف ، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة البليدة ، 2005.
- ⁴ - Sidney S. Alexander, **Effects of a Devaluation on a Trade Balance**, Staff Papers - International Monetary Fund, Vol 2, No 2, Apr, 1952 ,p263.
- ⁵ - Hernán Rincón, **Testing the Short-and-Long-Run Exchange Rate Effects on Trade Balance: The Case of Colombia**,
- ⁶ -Carmen M, Reinhart, **Devaluation Relative Prices and International Trade: Evidence from Developing Countries**, Staff Papers - International Monetary Fund, November 1994.
- ⁷ - Fernando Daniel Sedano, **TRADE ADJUSTMENTS TO EXCHANGE RATES IN REGIONAL CONOMIC INTEGRATION: RGENTINA AND BRAZIL**, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of Auburn University, December 16, 2005,p7.
- ⁸ - Samson Kwalingana, **The short-run and long-run trade balance response to exchange rate changes in Malawi**, Journal of Development and Agricultural Economics Vol. 4(8), May 2012, p 221.
- ⁹ - بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012، ص 26.
- ¹⁰ - يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ، جامعة الجزائر، 2001، ص46.
- ¹¹ - حافظ غانم، سلمان شيخ، تجنب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس، اوراق بحثية مقدمة من طرف مركز بروكنجز، الدوحة ، 2013، ص7.
- ¹² - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، **اسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، لبنان، 2006، ص145.

- ¹³ - صبحي حسون الساعدي، اباد حماد عباد، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 4 العدد 7، 2011، ص 91.
- ¹⁴ - صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 14.
- ¹⁵ - بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012، ص 26.
- ¹⁶ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 76.
- ¹⁷ - هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي (كتاب الكتروني)، www.rsscscs.com، 2009، ص 6.
- ¹⁸ - سمير فخري نعمة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 72.
- ¹⁹ - بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت 2010، ص 346.
- ²⁰ - احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007 ص 48.
- ²¹ -Brahim GUNDOUZI, **RELATIONS ECONOMIQUES ITERNATIONNALES**, éditions el maarifa, Alger, p 11.
- ²² - احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007 ص 48.
- ²³ - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004، ص 121.
- ²⁴ - نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة الاولى، الجزائر، 2011، ص 218.
- ²⁵ - نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 221.
- ²⁶ - Ng Yuen-Ling, And others, **Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on Malaysia**, University Tunku Abdul Rahman, International Journal of Business and Management, Vol 3, No8, p130.
- ²⁷ -Sherine Al-Shawarby , **Forecasting the Impact of the Egyptian Exchange Rate on Exports**, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, October 1999,p14.
- ²⁸ - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية 2000/1999، ص 266.
- ²⁹ - عبد الله خضر عبطان السبعوي، اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - إيران نموذجاً-، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 10، 2013، ص 243.
- ³⁰ - احمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 202، 190.
- ³¹ - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)- دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير مالية بنوك و تأمينات، جامعة المسيلة، 2012، ص 131.
- ³² - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مرجع سبق ذكره، ص 246.